البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورومتوسطية «فميب»

(FEMIP)

شكراني الحسين(*)

باحث في العلاقات الدولية، ومهتمّ بقضايا الدراسات البيئية – المغرب.

(*) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine@gmail.com.

مقدمة

البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) هو مصرف مالي للاتحاد الأوروبي، أحدثته معاهدة روما بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٧، كما أن أعضاء البنك، بحسب أنظمته الداخلية هم دول الاتحاد الأوروبي. ويتمتّع هذا البنك بشخصية قانونية، واستقلال مالي، وهيكلة نوعية، ويتّخذ القرارات داخل النظام المؤسّساتي للاتحاد الأوروبي باستقلالية.

يتحرّك البنك وفق موارده الخاصة من جهة، وموارد ميزانيات الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتحدّد معاهدة روما (١٩٥٧) والبروتوكولات الملحقة بها (وما لحقها من تغيير وتتميم) وظيفة وتنظيم البنك المذكور.

المهمة الأساسية للبنك هي تحقيق التّنمية المتوازنة للاتحاد الأوروبي[١] بواسطة تمويله الاستثمارات المستدامة اقتصادياً ومالياً وتقنياً وبيئياً، وتتركّز أغلبُ تمويلاته على دول الاتحاد الأوروبي، من دون إغفال وتهميش المناطق التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حيوية لتحقيق مصالحه الحيوية، كحوض البحر الأبيض المتوسط، إذ امتدت تمويلات البنك في اليونان وتركيا إلى بداية الستينات من القرن العشرين.

اندمجت مُشاركة البنك الأوروبي للاستثمار أثناء الفترة الرابعة من برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة المتوسطية «ميتاب» (METAP)[٢] ضمن برنامج التسهيلات الأورو ـ متوسطية للاستثمار والشراكة «فميب» (FEMIP)، وشكّل ذلك مرحلة أساسية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي، والدول المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (NMMC).

في ما يخصّ حوض البحر الأبيض المتوسط، يصعب وضع تعريف جامع ونهائي لحوض البحر الأبيض المتوسط، إذ يعاني (هذا الأخير)[٣] أهواء الجغرافيا، كما يشكّل غياب التّماسك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أحد أهم أسباب الغموض الذي يحيط بمفهوم البحر الأبيض المتوسط. وعدم وجود منظمة أو كيان متوسطي محدد، إنما يعكس حقيقة أنه إقليم يفتقر إلى وجود هوية سياسية وجغرافية وقانونية وثقافية، لكن المتوسط[٤] يطرح على الدول المشاطئة مشاكل مشتركة تحتّم ضرورة التعاون وإحداث رابطة بين الضفتين الشمالية، والجنوبية ـ الشرقية.

---

(١) المادة ٢٦٧ من معاهدة أمستردام (Amsterdam).

(٢) حول برنامج «ميتاب» (METAP) انظر مثلاً: شكراني الحسين، «دور البنك الأوروبي للاستثمار في حماية البيئة المتوسطية،» (أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، ٢٠٠٣)، ص ٩٢ ـ ١١٩.

(٣) طه المحجوب، «الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤ (نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، ص ٩.

(٤) Maurice Flory, «L'Emergence d'un droit méditerranéen de l'environnement: Le Volet conventionnel,» dans: *Droit Méditerranéen de l'environnement* (Paris: Economica, 1988), p. 121.

عكس ذلك تماماً، يرى البعض[٥] وجود هوية ذاتية متوسطية، حيث إن حوض المتوسط ليس كتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض لكل من أوروبا وأفريقيا وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماماً، والدول التي تحيط به مرتبطة بعلاقات الجوار، إذ يجب التفكير في حوض المتوسط كمنطقة لها وضعها الخاص، كوحدة جغرافية تربطُ الدول باهتمامات مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد تعقيداً، وتشابكاً واتساعاً. كما أن الأهمية المركزية لحوض المتوسط جعلت أمنه قضية جوهرية تهمّ العالم كله، لذلك اكتسبت هذه المنطقة ثقلاً خاصاً عند وضع الإطار العام للمنظومة الأوروبية.

عملياً، يشكّل حوض البحر الأبيض المتوسط فضاءً للتنافس والصراع على المصالح من جهة، والتعاون والشراكة من جهة أخرى، كما أن أهميته لم تتآكل بسقوط نظام الثنائية القطبية (Bipolar System)، بل احتدم الصّراع والتنافس، المُباشر والخفي، على السّواء بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنّت المشروع الشرق الأوسطي الكبير (احتلال أفغانستان والعراق .... إلخ)، والاتحاد الأوروبي المدافع عن الشراكة الأورو ـ متوسطية.

المتوسط بحسب «إيف لاكوست»[٦] هو الإطار الذي تشتغل فيه «الظاهرة المتوسطية»، إذ هي تنوع التفاعلات المباشرة عن طريق البحر بين مجموعة من الدول تحيط الامتداد البحري نفسه، والمضايق نحو المحيطات التي تُسَهّل بدورها التدخلات البحرية القادمة من المناطق العالمية الأخرى.

يكتسي موضوع هذه المقالة أهمية بالغة بسبب نقص المعلومات في مجال التّفاعل الموجود بين حركية البنوك الإقليمية التنموية، وتمويل المشاريع، خاصة البيئية منها، ولا سيما في حوض المتوسط، الذي يعرف صُعوبات بيئية متنوعة، ونظراً إلى مركزية المتوسط كمنطقة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي حدود علمنا لا توجد مراجع باللغة العربية تتناول أنشطة «فميب» في حوض المتوسط، لذلك يمكن أن تشكل هذه المقالة بداية الاهتمام بتعميق النقاش حول هذا البرنامج.

في إطار هذه المقالة، سنعالج برنامج «فميب» اعتماداً على التساؤل التالي: ما هو الضابط العام للبرنامج، وما مدى استفادة المغرب من ذلك، وما هي المعوقات والآفاق المستقبلية لهذا البرنامج؟

أولاً: الإطار العام لبرنامج «فميب»

يُشكّل برنامج «فميب» فضاءً للقاء والحوار بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة، وما يسمّى الدول المتوسطية الشريكة من جهة ثانية، وجدير بالذكر أن مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار تندرج في إطار

(٥) السيد يسين، «أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٧٤.

(٦) Ives Lacoste, *Géopolitique de la Méditerranée* (Paris: Armand Colin, 2006), p. 19.

المرحلة الرابعة من برنامج «ميتاب» (METAP) ضمن مبادرة التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشّراكة.

في إطار هذا المحور، نعملُ على دراسة المعطيات العامة للبرنامج، وأهميته، ومحاوره الأساسية، وأهم المحطات التاريخية، والوسائل التدخلية للبرنامج.

١ ـ المعطيات العامة

تم إقرار برنامج «فميب»[٧] في المجلس الأوروبي لبرشلونة خلال ١٥ و١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٢، لكن الإعلان الرسمي عن البرنامج تم بمناسبة انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي في فالنسيا الذي جمع وزراء خارجية الدول الأوروبية والدول المتوسطية الشريكة (MPC)[٨] يومي ٢٢ و٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

يسجل برنامج «فميب» في أفق أحداث منطقة للتبادل الحر (FTZ) خلال عام ٢٠١٠، وتوجيهات سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وهو نتاج طبيعي لإعطاء نفس جديد للعلاقات الأورومتوسطية، ولا سيما أن توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً نتج منه انتقادات واسعة، أهمها أن أوروبا أدارت ظهرها للمتوسط، وما يعني ذلك من انكفاء الاتحاد الأوروبي والتّنكّر للشّركاء في حوض البحر الأبيض المتوسط.

بمناسبة انعقاد اجتماع لوزراء المال والاقتصاد (ECOFIN) وبرنامج «فميب» في الصخيرات يومي ١٩ و٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، أكّد البعض[٩] أن سياسة الجوار تتموضعُ حول:

ـ الإسهام في تكثيف المبادلات الأور ـ متوسطية وتعزيز التنافسية في المنطقة.

ـ تنشيط الاندماج جنوب ـ جنوب تمهيداً لإنشاء فضاء أورو ـ متوسطي متجانس.

ـ المشاركة في تحسين مناخ الاستثمار[١٠].

ـ الإسهام، عبر مكوّن: التعاون المالي والتقني لسياسة الجوار، في ترسيخ الإصلاحات والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي للدول المتوسطية الشّريكة.

---

(٧) *FEMIP, Facilité Euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat: Rapport annuel de 2004* (Luxembourg: Banque Européenne d'investissement, 2005), p. 4.

(٨) وهي حسب الموقف الأوروبي الرسمي: الجزائر، ومصر، و«الضفة ـ قطاع غزة»، والكيان الصهيوني، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسورية، وتونس، وتركيا.

(٩) «Ministère des Finances et de la Privatisation,» *Revue Almaliya*, no. 37 (décembre 2005), p. 16.

(١٠) لمعرفة مقاربة البنك الدولي في هذا المجال يمكن الاطلاع مثلاً على: *A Better Investment Climate for Everyone: World Development Report 2005* (New York: World Bank; Oxford University Press, 2005).

كما تهدفُ سياسة الجوار الأوروبية إلى[١١]:

ـ تعزيز روابط الشراكة مروراً من علاقات المشاركة إلى علاقات الجوار.

ـ تكثيف المسار الاندماجي الاقتصادي.

ـ ترسيخ التّعاون في مجالات الشؤون الداخلية والقضاء وتطبيق الوسائل المالية الجديدة.

ـ في مقابل ذلك، تشترط سياسة الجوار تقديم تعهّدات والتزامات في عدة مجالات كحقوق الإنسان، وتحرير سريع للتّدفقات المالية.

ولإنجاح البرنامج، قَامَ البنك الأوروبي للاستثمار بإحداث مكاتب تمثيلية خارجية في القاهرة، (٢٠٠٣) وتونس (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤) والرباط (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)[١٢]، وأكد فيليب دي فونتين (Philippe de Fontaine) أن فتح مكتب الرباط[١٣] يُظهر المصلحة التي يوليها برنامج «فميب» لمسار التنمية التي يعرفها القطاع الخاص المغربي.

إن مهمة المكتب التمثيلي في الرباط هي ضمان التّنسيق المحلي مع السلطات المغربية، والقطاع المصرفي، والمقاولات، بهدف تسهيل تحديد المشاريع الجديدة، ومُواكبة تطور القطاع الخاص، ومن مسؤولية المكتب أيضاً تنفيذ آليات المساعدة التقنية، والإسهام في امتداد وتوسيع المشاريع.

٢ ـ أهمية البرنامج

برنامج «فميب» هو نتيجة «الإرادة» السياسية في حوض المتوسط عبّر عنها قادة الدول الأوروبية والشريكة أثناء آذار/ مارس ٢٠٠٢، وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، من خلال مبادرة «خارطة الطريق»، ويكون من أهدافها الرئيسية تطوير التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي في حوض المتوسط، تمهيداً لإنشاء منطقة التبادل الحر الأورو ـ متوسطية عام ٢٠١٠.

في نظرنا، يمكن القولُ إن برنامج « فميب» يشكّلُ مدخلاً أساسياً إلى معرفة مدى جدّية دول الاتحاد الأوروبي في إنجاح الجانب المالي لمسار برشلونة الذي وَعَدَ بالرفاهية والاستقرار والأمن في حوض المتوسط، وعلى أساس فشل أو نجاح هذا البرنامج ستتحدّد، في نظرنا، رؤية الاتحاد الأوروبي للمنطقة في المجال المالي على خلفية التّغيرات الجديدة، ولا سيما تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ وما بعدها.

(١١) Azzam Mahjoub, «La Politique européenne de voisinage: Un dépassement du partenariat euro-méditerranéen,» *Revue La Politique étrangère* (Paris), no. 3 (2005), pp. 535-536.

(١٢) الظهير الرقم ١ ـ ٠٥ ـ ٦٦ بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ بتنفيذ القانون الرقم ٠٤ ـ ٤١ الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاق المقر الموقع في الرباط في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ بين الحكومة المغربية والبنك الأوروبي للاستثمار. انظر: **الجريدة الرسمية** (الرباط)، العدد ٥٣٩٩ (٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٦).

(١٣) «Ministère des Finances et de la Privatisation,» *Revue Almaliya*, p. 22.

٣ ـ المحاور الرئيسية

بدأت الأنشطة الرسمية الأولية لبرنامج «فميب» في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، تتويجاً لنتائج المجلس الأوروبي لبرشلونة، والمؤتمر الأورو ـ متوسطي الذي انعقد في فالانسيا في السنة نفسها ضمن المحاور التالية(١٤):

ـ أولوية تمويل القطاع الخاص، ومشاريع إنعاش الاستثمار الخاص.

ـ تجميع الدول الشريكة حول توجهات برنامج «فميب» وتعميق الحوار قصد تجاوز المعوقات والإكراهات التي تعترض الاستثمار الخاص، وتبعا لذلك البحث عن الحلول الملائمة.

ـ التّواجد المكثف في الميدان عن طريق فتح المكاتب التمثيلية الخارجية للبنك الأوروبي للاستثمار.

ـ متابعة تمويل مشاريع البنيات التّحتية ذات الأهمية لشؤون التنمية الاقتصادية، وتطوير إطار الحياة بتوسيع كفاءات برنامج «فميب» نحو قطاعات التربية والصحة.

ـ توسيع حجم التمويلات في المنطقة المتوسطية.

انطلاقاً من سنة ٢٠٠٤ تميّز برنامج «فميب» المدعّم بالخصائص التالية(١٥):

ـ إدخال تمويلات المخاطر عبر إحداث غلاف خاص ببرنامج «فميب» للزيادة في القروض للقطاع الخاص. ويستفيد من هذا الغلاف الوُسطاء المصرفيون، وخاصة البنوك المحلية الخاصة، والشركات العاملة في التصنيع والسياحة.

ـ إحداث صندوق ائتماني تساهم فيه طوعاً دول الاتحاد الأوروبي، بغرض إعادة توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية، كالماء والنقل والكهرباء والرأسمال البشري. الهدف الأساسي من هذا الصندوق هو تقديم المساعدة التقنية التكميلية، ودعم تأهيل الرأسمال البشري، وتعزيز الوسائل الأخرى لانماء القطاع الخاص.

ـ دعم وتعزيز التّواجد المحلي للبرنامج عن طريق فتح المكاتب التمثيلية الخارجية في مصر وتونس والمغرب.

وأثناء اجتماع وزراء المالية في الدول الأورو ـ متوسطية، بمناسبة انعقاد المؤتمر الأوروبي لبروكسيل يومي ١٢ و١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، تمّ الاتفاق على إضافة المحاور الرئيسية التالية لبرنامج «فميب»(١٦):

---

(١٤) *FEMIP, Facilité Euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat: Rapport annuel de* 2004, pp. 4-5, et «Les Financements de la BEI au Maroc: Fiche thématique,» Banque Européenne d'investissement (Luxembourg) (août 2004), p. 1.

(١٥) «L'Europe et la Méditerranée: Le Partenariat financier renforcé,» Banque Européenne d'investissement (juin 2004), pp. 2-3, 6 et 8, et «Rapport sur la responsabilité d'entreprise de l'exercice 2006,» Banque Européenne d'investissement (2007), p. 84.

(١٦) «Rapport de l'exrcice 2004,» Banque Européenne d'investissement (2005), pp. 4-5.

ـ وضع غلاف مالي نوعي للبرنامج.

ـ إحداث احتياط ائتماني لتعزيز المساعدة الفنية.

ـ تقوية وترسيخ الحوار السياسي بعقد اجتماع سنوي لـ «وزراء» برنامج «فميب».

٤ ـ المحطات التاريخية للبرنامج

يمكن التركيز في هذا الصّدد على الملتقيات الرئيسية التالية:

ـ الملتقى الأول، انعقد في موناكو بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ بعنوان: «تمويل شبكات الطرق، مواجهة تحدي الاندماج الاقتصادي الأورو ـ متوسطي»[١٧]؛

ـ الملتقى الثاني، انعقد في باريس يومي ٢٢ و٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٧[١٨] بعنوان: «التحويلات المالية للعمال المهاجرين في المنطقة الأورو ـ متوسطية».

ـ الملتقى الثالث، انعقد في برلين بتاريخ ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٨ حول: «تطوير السياحة المستدامة في حوض المتوسط: كيف نواجه التحديات الاقتصادية والبيئية»[١٩].

ـ الملتقى الرابع: انعقد في تونس يوم ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨، حول موضوع: «التمويل المجهري في حوض المتوسط، أي تأثير؟»[٢٠].

ـ الملتقى الخامس: انعقد في الرباط بتاريخ ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٩ حول موضوع: «حاجيات المقاولات الصغرى والمتوسطة طوال فترة حياتها»[٢١].

---

(١٧) «FEMIP Conference 2006: Finance for Transport Networks: Meeting the Challenge of Euro-Mediterranean Economic Integration - Monaco, 9 and 10 November 2006,» European Investment Bank (26 October 2006), <http://www.eib.europa.eu/about/press/2006/2006-114-conference-femip-2006-financer-les-reseaux-de-transport-enjeu-de-l-integration-economique-en-euro-mediterranee-monaco-9-10-novembre-2006.htm>.

(١٨) «2007 FEMIP Conference: Financial Transfers from Migrants in the Euro-Mediterranean Area: A Lever for Development,» European Investment Bank (23 March 2007), <http://www.eib.europa.eu/about/press/2007/2007-024-conference-femip-2007-les-transferts-financiers-des-migrants-dans-lespace-euro-mediterraneen-un-levier-pour-le-developpement.htm>.

(١٩) «Promoting Sustainable Tourism in the Mediterranean: How to Address the Economic and Environmental Challenges,» Berlin, ITB, 6 March 2008, <http://www.eib.europa.eu/attachments/general/events/berlin_06032008_programme_en.pdf>.

(٢٠) «Microfinance in the Mediterranean: What Impact?,» EMPI Info Center, <www.enpi-info.eu/enpi_pdf.php?id=6326&id_type=1&portal_id...>.

(٢١) «5th FEMIP Conference Examines the Needs of Mediterranean SME's Today in Rabat, Morrocco,» European Investment Bank (6 March 2009), <http://www.eib.org/about/press/2009/2009-037-la-5eme-conference-femip-a-examine-les-besoins-des-pme-mediterraneennes-aujourdhui-a-rabat-au-maroc.htm>.

ـ الملتقى السادس، الذي عُقد في موناك يومي ١٠و١١ أيار/ مايو ٢٠٠٩ حول التّمويل المُستدام للماء والتغير المناخي في حوض المتوسط(٢٢).

ـ الدورة الثالثة عشرة لبرنامج فميب، التي عُقدت في بروكسيل بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، وخُصّصت للفعالية الطاقوية في منطقة حوض المتوسط(٢٣).

٥ ـ الوسائل التدخلية

لتنشيط وتعزيز برنامج «فميب»، تم الاعتماد على ثلاث وسائل أساسية تدخلية، هي(٢٤):

ـ القروض، وهي مشاريع ممولة في إطار أورومـاد (Euro Med).

ـ استثمار رأس المال (رؤوس الأموال، وشبه رؤوس الأموال).

ـ منح من أجل المساعدة الفنية (ممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبي) كدراسات الجدوى، والدراسات القطاعية ودعم تنفيذ المشاريع.

ولمعرفة تدخلات البنك الأوروبي للاستثمار في إطار برنامج «فميب»، أصدر البنك تقريران: التقرير **الأول** عام ٢٠٠٤(٢٥)، يتناول أنشطة برنامج «فميب» من فاتح تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وتطرّق التقرير **الثاني** الصادر في عام ٢٠٠٥(٢٦) إلى مواضيع متعددة كمناخ الاستثمار في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتفعيل الشراكة مع مؤسسات تمويل التنمية ... إلخ، ويمكن دراسة مشاريع البرنامج بحسب القطاعات والدول:

أ ـ بحسب القطاعات

الجدول الرقم (١)

توزيع القروض بحسب القطاعات

(الأرقام بالنسبة المئوية)

النقل	القروض الشاملة	الطاقة	الصناعة والخدمات	الاتصالات	البيئة	رأسمال المخاطرة
٢٩	٢٩	٢٥	٦	٥	٥	٢

(٢٢) «Sustainable Water Financing and Climate Change in the Mediterranean,» 6th FEMIP Conference Principality of Monaco, 10-11 May 2009, <http://www.eib.org/attachments/general/events/femip_conference_monaco_programme_en.pdf>.

(٢٣) «13th FEMIP Conference - «Energy Efficiency in the Mediterranean Region»,» European Investment Bank (10 December 2013), <http://www.bei.org/infocentre/events/all/13th-femip-conference-brussels.htm>.

(٢٤) «BEI: Fiche thématique: Environnement et développement durable dans les pays partenaires méditerranéens,» <http://www.bei.org>.

(٢٥) «BEI, FEMIP, 1er Rapport Annuel de 2004,» European Investment Bank (2005), 33p.

(٢٦) «BEI, FEMIP, 2éme rapport annuel de 2005,» European Investment Bank (2006), 68p.

مثّلت القروض البيئية ٥ بالمئة بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بتوجه واستراتيجية البنك في المنطقة المتوسطية.

ب ـ بحسب الدول المتوسطية الشّريكة

بلغت قروض سنة ٢٠٠٥ ما مجموعه ٢١٩٤ مليون أورو[٢٧]، وهي موزعة على الشكل التالي:

الجدول الرقم (٢)

توزيع القروض بحسب البلدان

(مليون أورو)

الدولة							
تركيا	مصر	سورية	تونس	لبنان	المغرب	غزة ـ الضفة الغربية(*)	الجزائر
٩٣٠	٣٠٩	٣٠٠	٢٦٠	١٧٠	١٦٠	٥٥	١٠

(*) نفضّلُ استعمال مصطلح دولة فلسطين.

وللتّعرّف إلى العمليات المالية لبرنامج «فميب» لسنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، يمكن اختصار ذلك في الجدولين الرقمين (٣) و(٤).

- **أثناء سنة ٢٠٠٦**

يمكن اختزال عمليات برنامج «فميب» أثناء عام ٢٠٠٦[٢٨] بحسب القطاع والنطاق الجغرافي في الآتي:

ـ التوزيع بحسب القطاع (النسب المئوية):

الجدول الرقم (٣)

توزيع القروض بحسب القطاعات

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الطاقة	البيئة	الصناعة	خطوط الائتمان	الصحة	استثمار رأس المال	المجموع
٤٣	٢٤	١٥	٨	٥	٥	١٠٠

لا شكّ في أن حصة البيئة ازدادت بصورة ملحوظة، ومن المنتظر أن تنمو بسرعة تبعاً لتطور التشريعات في الاتحاد الأوروبي من جهة، والتطور الموازي للمحددات البيئية للبنك من جهة أخرى.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) «La FEMIP pour la Méditerranée Résultats 2006,» FEMIP : Financements en Algérie, Egypte, Gaza/Cisjordanie, Israël, Jordanie, Liban, Maroc, Syrie et Tunisie, <http://www.bei.org/attachments/country/femip_overview2006_fr.pdf>.

ـ التوزيع الجغرافي (بحسب المناطق والنسب المئوية):

الجدول الرقم (٤)

توزيع القروض بحسب المناطق

(الأرقام بالنسبة المئوية)

المغرب العربي	الشرق الأوسط	باقي الإقليم المتوسطي
٣٣	٦٤	٣

يلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط استفادت من حصة الأسد، رغم أنها منطقة متوترة باستمرار من جهة، كما يتبيّن بوضوح أن تقديم القروض يرتكز أساساً على العوامل السياسية من جهة أخرى.

- **أثناء سنة ٢٠٠٧**

يمكن إيجاز المشاريع المبرمجة خلال عام ٢٠٠٧ (بمليون أورو)[٢٩] في الجدول الرقم (٥):

الجدول الرقم (٥)

قيمة المشاريع المبرمجة عام ٢٠٠٧ لكل بلد

(مليون أورو)

الدول	المجموع	الموارد	
		موارد البنك	موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي
تونس	٣٨٩	٣٨٥	٤
المغرب	٣٣٦	٣٣٠	٦
لبنان	٣٠٠	٢٩٥	٥
مصر	١٣٠	١٣٠	ـ
سورية	٨٠	٨٠	ـ
الأردن	٥٠	٥٠	ـ
الجزائر	٣	ـ	٣

(٢٩) «BEI, Rapport d'activité et rapport sur la responsabilité d'entreprise, Volume I, 2008: Rapport Annuel,» European Investment Bank (2007), p. 41.

ويمكن تلخيص برنامج فميب ـ البنك الأوروبي للاستثمار من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠١٢ في ما يلي:

ـ تمويل ٢٤ مشروعاً بمبلغ ١,٤ مليار أورو من أجل حماية البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ـ المشاركة في ٣٦ صندوقاً مخصّصاً لدعم القطاع الخاص بما مقداره ٣٠٠ مليون أورو.

ـ تمويل ١٣٣ مليون أورو مخصّصة لعمليات نوعية من المساعدة التقنية لتأهيل البرامج الإنمائية.

ـ تمويل ٥٥ بالمئة من التّمويلات المخصصة للقطاع الخاص، ولا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ـ استفادة ٢٥٠٠ مقاولة صغرى ومتوسطة الحجم من تجارب وخبرة البنك الأوروبي للاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي.

ـ بناء أو إعادة هيكلة ١٩١ مدرسة، و٤٧ مستشفى.

ـ إحداث ٣١,٠٠٠ منصب شُغل بفعل دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، و٤٢,٠٠٠ منصب شُغل في حوض المتوسط بفضل الاستثمارات الرأسمالية المباشرة.

ـ تمويل مشترك لـ ٥٠ مشروعاً من أصل ٧٥ مشروعاً أُنْجز في إطار تسهيل الاستثمار في دول الجوار.

ـ تحويل ٢٢ مليون أورو إلى المؤسسات المحلية للقروض الصغرى.

ـ تمويل ٣٦ مليون أورو للصندوق الائتماني مخصّصة للدّراسات الإقليمية والقطاعية[٣٠].

ثانياً: المحاور النوعية، ومدى استفادة المغرب

سبقت الإشارة إلى أهمية برنامج «فميب»، لذلك نركّز، في هذا الإطار، على المحاور الرئيسية النوعية التي حدّدها البرنامج في المغرب، ومدى استفادة هذا الأخير من التّمويلات البيئية التي قدمها البرنامج المذكور.

١ ـ المحاور النوعية

يُقصد بالمحاور النوعية الأولويات التي حدّدها البرنامج في المغرب، ويمكن تلخيصها في محورين إثنين هما:

(٣٠) «2002-2012: Les Chiffres clés de la BEI-FEMIP,» Banque Europeénne d'investissement, <http://www.eib.org/attachments/country/femip_10years_fr.pdf>.

ـ المحور الأول: يتعلق بتقديم التمويلات على المدى البعيد لدعم وتنمية البنيات التحتية الاقتصادية، ولا سيما في قطاعات النقل والماء والطاقة.

ـ المحور الثاني: يتمثل بدعم القطاع الخاص عن طريق تقديم القروض أو رساميل المُخاطرة.

٢ ـ مدى استفادة المغرب من المشاريع البيئية

يمكن تقسيم هذا المحور إلى المشاريع البيئية الموقعة من فاتح تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ومشاريع المساعدة التقنية الموقعة إلى غاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

أ ـ لائحة المشاريع البيئية الموقعة من فاتح تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤:[٣١]

الجدول الرقم (٦)

المشاريع البيئية الموقّعة بين ١/ ١٠/ ٢٠٠٢ و٣١/ ١٠/ ٢٠٠٤

المدينة المستفيدة	المشروع	المبلغ بمليون أورو	القطاع/ السنة
	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب (ONEP IV) حماية البيئة	٢٠,٠	البيئة/ ٢٠٠٢
المحمدية	المكتب الوطني للكهرباء (ONE) ـ إزالة التلوث في المحمدية	٤٠,٠	البيئة/ ٢٠٠٤
آسفي	تطهير المدن المتوسطة (آسفي)	٢٠,٠	البيئة/ ٢٠٠٤
فاس	تطهير المدن المغربية (فاس)	٢٠,٠	البيئة/ ٢٠٠٤

يلاحظ أن حجم المشاريع لسنة ٢٠٠٤ مهم مقارنة بسنة ٢٠٠٢، وما يلفت الاهتمام إلى أن سنة ٢٠٠٣ خالية من برمجة المشاريع الإنمائية.

ب ـ لائحة مشاريع المساعدة التقنية الموقعة في سنة ٢٠٠٥

شملت مشاريع المساعدة التقنية ميادين متعددة، كتعزيز القطاع الخاص، والبيئة، والنقل، والطاقة، والتعليم، والصحة.

إجمالاً، يمكن تلخيص أهم هذه المشاريع في الجدول الرقم (٧)[٣٢]:

(٣١) «BEI: Facilité Euro Méditerranéenne d'investissement et de partenariat: Rapport Annuel 2005,» Banque Europeénne d'investissement (2005), pp. 63-64.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

الجدول الرقم (٧)

مشاريع المساعدة التقنية الموقّعة في سنة ٢٠٠٥

المدينة المستفيدة	العملية	المقاول	حجم العقد بمليون أورو
أغادير	تحيين المخطط التوجيهي، فق ٢٠٢٥	الوكالة المستقلة المتعددة المهام (RAMSA)	١٩٥
	تحديد مشروع لإعادة تجديد المستشفيات(*)	وزارة الصحة	١٩٢
أغادير	تحيين المخطط التوجيهي	الوكالة المستقلة المتعددة المهام RAMSA	١٩٩
المحمدية	فحص الانبعاثات الجوية وتوصيات للتطوير	المكتب الوطني للكهرباء (ONE)	١٩٥
وجدة	تقييم الأثر البيئي	الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء في وجدة (RADEEO)	١٧٣
آسفي	دراسة الأثر البيئي وتوصيات لاعتماد التخطيط	الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء في أسفي (RADEES)	١٩٦
وجدة	التكوين/ المرحلة الأولى ـ تدبير المقاولة	الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء في وجدة (RADEEO)	١٠٠
أغادير	التطهير في أغادير	الوكالة المستقلة المتعددة المهام (RAMSA)	٧٩

(*) خصص ٧٠ مليون أورو لفائدة ١٧ مركزاً استشفائياً (البناء وإعادة التأهيل وتجهيز البنيات الاستشفائية)، ويهدف المشروع إلى تطوير البنايات والمعدات وتقديم الخدمات الاستشفائية. للمزيد من المعلومات حول مشاريع البنك، انظر: <http://www.bei.org>.

شكراني الحسين

مقارنة بالجدول الرقم (٧) يمكن التأكيد أن حجم المشاريع ازداد بصورة لافتة، لكن تنفيذ هذه المشاريع هو المحدد النهائي لأهميتها ونفعيتها.

وإجمالاً يمكن تلخيص العمليات الموقعة بين فاتح تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ في المغرب في ما يلي[٣٣]:

الجدول الرقم (٨)

العمليات الموقّعة بين ١/ ١٠/ ٢٠٠٢ و٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨

اسم المشروع	المبلغ بمليون أورو	نوع العملية	القطاع	السنة
المكتب الوطني للكهرباء ـ ما بين الربط II	١٢٠,٠٠	قرض	الطاقة	٢٠٠٢
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، الشطر IV ـ حماية البيئة	٢٠,٠٠	قرض	البيئة	٢٠٠٢
الطريق السيار في المغرب، الشطر IV	١١٠,٠٠	قرض	النقل والبنيات التحتية	٢٠٠٣
تطهير المدن المغربية ـ وجدة	٣٠,٠٠	قرض	البيئة	٢٠٠٣
التكوين المهني	٣٠,٠٠	قرض	الرأسمال البشري	٢٠٠٣
الموانئ المغربية	١٤,٠٠	قرض	النقل والبنيات التحتية	٢٠٠٣
جمعيات القروض المجهرية	١٠,٠٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٣
المكتب الوطني للكهرباء ـ مخزن الطاقة بالرياح في طنجة	٨٠,٠٠	قرض	الطاقة	٢٠٠٤
البنيات التحتية ـ السكن الاجتماعي	٧١,٠٠	قرض	النقل والبنيات التحتية الأخرى	٢٠٠٤
المكتب الوطني للكهرباء ـ إزالة التلوث في المحمدية	٤٠,٠٠	قرض	البيئة	٢٠٠٤
تطهير المدن المغربية ـ آسفي	٢٠,٠٠	قرض	البيئة	٢٠٠٤
تطهير المدن المغربية ـ فاس	٢٠,٠٠	قرض	البيئة	٢٠٠٤
جمعيات القروض المجهرية، الشّطر II	١٠,٠٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٤
Weldom Maroc	٠,٥٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٤
الطريق السيار في المغرب، الشّطر الثاني	٧٠,٠٠	قرض	النقل والبنيات التحتية الأخرى	٢٠٠٥

يتبع

(٣٣) «BEI, Rapport annuel 2008 de la FEMIP,» Banque Europeénne d'investissement (2009), pp. 66-69.

تابع

الطرق القروية، المرحلة الثانية	٦٠,٠٠(*)	قرض	النقل والبنيات التحتية الأخرى	٢٠٠٥
قرض للبنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE	٣٠,٠٠	قرض	القطاع المالي	٢٠٠٥
Capital North Africa Venture Fund	٥,٠٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٥
Agram Invest	٤,٦٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٥
Atlas EDEN	٠,٢٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٥
الشركة العقارية للبحر	٥,٠٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٥
تطهير واد سبو	٤٠,٠٠	قرض	البيئة	٢٠٠٦
Moroccan Infrastructure Fund	١٠,٠٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٦
الطريق السيار في المغرب، الشطر الخامس	١٨٠,٠٠	قرض	النقل والبنيات التحتية الأخرى	٢٠٠٧
المكتب الوطني للكهرباء المشاريع الهيدروكهربائية	١٥٠,٠٠	قرض	الطاقة	٢٠٠٧
CAPMEZZANINE MAROC	٦,٠٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٧
المكتب الوطني للكهرباء ـ الشبكة الكهربائية	١٧٠,٠٠	قرض	الطاقة	٢٠٠٨
Fonds Capital Carbone Maroc	٦,٥٠	رأسمال استثمار	القطاع المالي	٢٠٠٨
Massinissa Fund	١٢,٠٠	قرض	القطاع المالي	٢٠٠٨
ميناء طنجة المتوسطي	٤٠,٠٠	قرض	النقل والبنيات التحتية الأخرى	٢٠٠٨
الطرق القروية، الشطر الثالث	٦٠,٠٠	قرض	النقل والبنيات التحتية الأخرى	٢٠٠٨

(*) المرسوم الرقم ٣٧٩ ـ ٢,٠٩ الصادر في ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ بالموافقة على عقد الكفالة المبرم في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ بين المغرب والبنك الأوروبي للاستثمار لضمان قرض قيمته ٦٠ مليون أورو منحه البنك المذكور لصندوق تمويل الطرق يرصد لتمويل الجزء الثاني من البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٧٥٤ (٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٩).

ثالثاً: الإكراهات وسبل تجاوزها في المنطقة المتوسطية

تعترض الجهود الرامية الى تأهيل المنطقة المتوسطية عدة إكراهات يمكن إيجازها في المحاور الرئيسية التالية:

١ ـ أولويات الصّراع على التّعاون

من الحقائق الموجودة على المسرح الدولي جدلية التّعاون والصّراع في العلاقات الدولية، أو بمفهوم رايمون آرون (R. Aron) جدلية السّلم والحرب بين الأمم.

وما يلاحظ أن العلاقات الدولية، منذ سقوط نظام الثنائية القطبية، تحوّلت إلى مسرح للرعب والإرهاب والهيمنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولا شكّ في أن الحياة الدولية قد ازدادت تشابكاً وتعقيداً بعد أحداث ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، حيث حصر المحافظون الجدد (New Conservatives) محور محاربة الإرهاب كأهم قاعدة للعلاقات الدولية، وهو ما يعني تقزيم هذه العلاقات في زاوية ضيقة لشغل الرأي العام الدولي عن القضايا الأساسية والجوهرية كحقوق الإنسان والبيئة والحق في التنمية، إذ إن هذه القضايا أصبحت ثانوية في مفهوم المحافظين الجدد.

لقد انعكست هذه المقاربة على المنطقة المتوسطية بتجاذب مشروعين متناقضين (الشرق الأوسط الكبير (BMENA) لعام ٢٠٠٤، ومسار الشراكة الأورو ـ متوسطية (PEM) منذ عام ١٩٩٥)، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش حالة انتظار وترقب للمشروعين معاً.

٢ ـ أولوية الأمن العسكري على الأمن البشري

كان الأمن في المفهوم التقليدي يعني حماية الحدود الوطنية من الغزو الخارجي، لذلك تتم تعبئة الداخل لمواجهة العدو الخارجي المحتمل، ومع مرور الوقت، خاصة في عصر العولمة وانفتاح الأسواق، أصبحت الدولة غير قادرة على ضبط حدودها، وتخلّت عن جزء من اختصاصات كانت من صميم وظيفتها الداخلية (بروز دور المجتمع المدني) والخارجية (الانصياع لتعليمات المؤسسات المالية العالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، كما أصبحت الدولة عاجزة بمفردها عن مجابهة الأخطار والتحديات الشاملة (كالانحباس الحراري، والتلوث العابر للحدود، والأمطار الحمضية)، الأمر الذي جعل الخبراء والساسة يجمعون على أهمية الانتقال من هاجس الأمن العسكري إلى مفهوم الأمن البشري ما دام الإنسان هو محور التنمية الشاملة. وقد حظي هذا المفهوم باحترام وتقدير مجموعة من المفكرين، وتم التركيز عليه في الآونة الأخيرة، كأحد أهم وأبرز المفاهيم الواجب تطبيقها، ولا شك في أن المتوسط في حاجة ماسة إلى الانتقال من مفهوم الأمن السياسي إلى الأمن الإنساني لمجابهة التحديات الإقليمية.

٣ ـ الشراكة الأورو ـ متوسطية الأمنية

في ظل سيادة مفهوم «الشرق الأوسط الكبير»، حاول الاتحاد الأوروبي أن يروّج لمشروع «سلمي» في المنطقة المتوسطية، إذ جاء إعلان برشلونة بتاريخ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ بداية للانتقال من علاقات الهيمنة في المنطقة إلى شراكة في مجالات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

إلا أن منطقة حوض المتوسط عرفت صراعات دموية، وتراجعات كبيرة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، لذلك حاولت أوروبا باستمرار «دعم ثقافة السلم»، إلا أن هذا المشروع فشل بدوره لأنه ركز على الهاجس الأمني، وإقامة منطقة للتبادل الحر في أفق عام ٢٠١٠، واعتبر ذلك غاية في حدّ ذاتها.

إزاء هذا الوضع، شعر الأوروبيون بأنهم أداروا ظهرهم إلى دول جنوب وشرق المتوسط بعد انفتاحهم على جيرانهم الأوروبيين (توسّع الاتحاد الأوروبي)، لذلك حاول هؤلاء مرة أخرى طرح مبادرات عديدة أهمها سياسة الجوار الجديدة (ENP)، والاتحاد من أجل المتوسط (Union For the Mediterranean)، إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل.

٤ ـ المتوسط فضاء للصراع

بدل أن يكون المتوسط فضاءً للتعاون والتكامل والندّية، أصبح مسرحاً للعديد من التناقضات والصراعات المستدامة، وللحيلولة دون تحول المتوسط إلى فضاء للصراع، يمكن الاعتماد على مجموعة من الرؤى الموضوعية التي يمكن اختزالها في العناصر التالية:

ـ اعتبار المتوسط فضاءً للتكامل والاندماج، وتجاوز الصراعات والحروب.

ـ تجاوز عقلية المواجهة والنزعة العسكرية ـ الأمنية لحل المشاكل المطروحة.

ـ أولوية المشاريع ذات المصلحة المشتركة كتدبير القطاع البيئي تدبيراً سليماً ومتوازناً.

ـ تطوير المساعدة الفنية، وتحويل التكنولوجيا النظيفة (Clean Technology Transfer).

ـ تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة (Common But Differenciated Responsability)[٣٤] للتعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك (Common Concerns).

ـ من المرجح أن يشهد المتوسط المزيد من النزاعات والحروب، الأمر الذي يتطلب بلورة مقترب وقائي للأزمات.

---

(٣٤) أما مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة الذي أصبح من أهم المبادىء التي تحكم حركة المجتمع الدولي في مواجهة قضايا البنية العالمية، فيدعو جميع الدول المتقدمة منها والنامية، على حد سواء، إلى المشاركة الإيجابية في التصدّي للمخاطر البيئية العالمية، مثل تغير المناخ وحماية طبقة الأوزون وغيرهما، كلّ بقدر ما يتاح له من إمكانات، أي أن المسؤولية في التصدي هي مسؤولية مشتركة، لكن بدرجات متفاوتة طبقاً لإمكانات كل طرف. انظر: إبراهيم عبد الجليل، «التغيرات المناخية وقطاع الأعمال: الفرص والتحديات،» **عالم الفكر**، السنة ٣٧، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٣١.

الجدير ذكره أن المادة ٢٤ من إعلان ستوكهولم (Stockholm Declaration)، والمادة ٧ من إعلان ريو (The Rio Declaration)، تشيران إلى هذا المبدأ بوضوح.

للمزيد من المعلومات، انظر: Sergio Marchisio, «Mediterranean Sustainable Develeoment in International Law,» *Environmental Policy and Law*, vol. 26, no. 6 (November 1996), pp. 262-264.

ـ ترسيخ آليات التعاون والتنمية المستدامة (Sustainable Development)[٣٥]، وتغليب منطق الاهتمام بالمصالح المشتركة المتوازنة.

٥ ـ توازن القوى لا توازن المصالح

أصبح حوض المتوسط مجالاً حيوياً لتطبيق مفهوم توازن القوى (Balance of Power)[٣٦] على المستوى الإقليمي، إذ تجاذبته، أثناء فترة الحرب الباردة، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً، وبعد انتهاء هذه الفترة خضع المتوسط للولايات المتحدة الأمريكية.

أمام هذه الهيمنة المتزايدة، نقترح حتمية الاعتماد على توازن المنافع والمصالح باتباع الأولويات التالية:

ـ أهمية التوفيق بين المصالح والمنافع المتناقضة في حوض المتوسط.

ـ تطبيق مفهوم المسؤولية المشتركة لكن المتباينة بهدف اقتسام المسؤولية بحسب قدرة وحجم الدول من جهة، وإعطاء البعد البيئي المكانة التي يستحقها من جهة ثانية.

ـ وجوب التقيد بمبادئ التنمية المتوازنة وتجاوز مفهوم توازن القوى الدولي التقليدي.

ـ إعطاء الأولوية لقطاع المياه في حوض المتوسط، وتفادي النزاعات المقبلة حول الموارد المائية عن طريق صياغة حلول مقبولة من الجميع.

ـ تفعيل الشراكة الأورو ـ متوسطية اعتماداً على آليات الاعتماد المتبادل الإيكولوجي (Ecological Interdependence) لتأهيل المنطقة المتوسطية في مجال التنمية المستدامة.

ـ وجوب اعتبار التنمية المستدامة أساساً لكل نماء اقتصادي واجتماعي.

٦ ـ الأزمة المالية العالمية وتداعياتها

عرف العالم خلال عام ٢٠٠٨ أزمة عالمية حادة بدأت من قلعة الليبرالية، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وما زالت تداعياتها مستمرة، ونتائجها غير واضحة المعالم، لكن الأكيد أنها مسّت كل الدول، صغيرها وكبيرها. ومن الأسئلة التي أثيرت حول هذه الأزمة: هل هي بداية نهاية للنظام الرأسمالي، أم هي

(٣٥) التنمية المستدامة هي ضمان استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجتها، انظر: *The World Commission on Environmental and Development: Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987), p. 143.

(٣٦) تعني نظرية توازن القوى منظومات العلاقات الدولية، أي قاعدة عامة ثابتة لتطور العلاقات الدولية، فتوازن القوى هو قانون مثبّت لهذه العلاقات، فالذي يحارب ظاهرة الفوضى في العلاقات الدولية هو ميزان القوى. انظر: «محاضرات الأستاذ عبد الحق الجناتي الإدريسي ألقيت على طلبة السلك الثالث،» (تخصص الدينامية الجديدة للعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، الموسم الجامعي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨).

أزمة تصحيحية لا أقل ولا أكثر؟ كما تنبّه بعض الفقه إلى مصير «نظريات» كـ **نهاية التاريخ** (*The End of History*) لفرانسيس فوكوياما، علماً بأن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية حشدت كل الجهود للتغطية على فشلها، فسارعت إلى مطالبة الدول، وخاصة الخليجية منها، بضخ المزيد من الأموال لإنقاذ البنوك الأمريكية من الدمار والإفلاس، كما طالبت أصوات عديدة بإعادة النظر في هيكلة النظام المالي الحالي.

ومن المنتظر أن تؤثر هذه الأزمة، بكل تعقيداتها وما ستفرزه مستقبلاً، في حوض المتوسط، ولا شكّ في أن حجم المشاريع والبرامج سيتراجعُ باستمرار، الأمر الذي يستوجب على الأوروبيين دعم المزيد من الجهود الرامية إلى تحريك البرامج في حوض المتوسط كبرنامج «فميب» (FEMIP)، والاهتمام بمقاربة متعددة المهام لا تركز على أولوية القطاع الخاص، خاصة بعد انهيار النظام الليبرالي المبني على المضاربات المالية، والفوضوية في النظام الرقابي، بل الإقرار بأهمية وحتمية العودة الى النظرية التّدخلية، بهدف ضبط التدفقات المالية والخدمية على حدّ سواء، والاهتمام بموضوع الشفافية.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أهم المعوقات التي تحدّ من تطبيق آليات برنامج «فميب»، ويمكن إجمالها في العناصر التالية:

ـ الاهتمام المفرط بالقطاع الخاص على حساب المشاريع الاجتماعية والبيئية، إذ تبيّن أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار أن القطاع الخاص يحظى بالأولوية الفائقة.

ـ عدم الاهتمام الكافي بالمساعدة التقنية وتحويل المعرفة، علماً بأن تقديم هذه المساعدة يساهمُ في بلورة وتدبير ومراقبة المشاريع الاستثمارية بطرق علمية، خاصة في المجال الإيكولوجي.

ـ ضعف استفادة المواطن من المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي للاستثمار ما دام الهدف الأساسي للبنك هو خدمة التنمية المتوازنة للاتحاد الأوروبي.

ـ من الصعوبة بمكان تحديد القيمة المضافة (Value Added) للبنك من خلال برنامج «فميب» (FEMIP).

ـ تركيز الاتحاد الأوروبي على الاستقرار السياسي والاجتماعي يجعله منسجماً مع مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية في حوض المتوسط، الأمر الذي يحتّم على الاتحاد الأوروبي التفكير في رؤية جديدة تنسجم وروح تطلعات المنطقة المتوسطية.

ـ مناخ الاستثمار (Investment Climate) غير مهيأ لوجود مشاكل كثيرة تتعلق أساساً بالإطارين القانوني والتشريعي، والظرفية العالمية، وقد نتجَ من ذلك تراجع أداء الاقتصادات الوطنية على جميع المستويات.

ـ ارتباط مناخ الاستثمار بمدى قُدرة المجتمعات المتوسطية على دمقرطة الحياة السياسية، ونشر قيم التناوب على السلطة سلمياً.

خاتمة

حاولنا في هذه المقالة التطرق الى مواضيع محددة تتعلق أساساً ببرنامج «فميب» (FEMIP) في منطقة حوض المتوسط. وقد تعرّضنا للإطار العام للبرنامج، كالمعطيات العامة، وحجم المشاريع، والمحاور النوعية للبرنامج في المغرب. وحاولت المقالة الإحاطة بمجمل الإكراهات التي تحدّ من تطبيق البرنامج وسبل تجاوزها.

الخلفية الأساسية للمقالة هي إثارة الانتباه الى أهمية برنامج «فميب» في دعم التنمية المستدامة في حوض المتوسط، شرط تجاوز الإكراهات الموضوعية التي تعوق تحقيقه. وانطلاقاً من محتويات هذه المقالة، يمكن طرح بعض الأسئلة المفتوحة لتكميل وتعميق البحث من زوايا مختلفة:

ـ ما هي الخلفية السياسية الأساسية للبرنامج من منظور الصّراع على حوض البحر الأبيض المتوسط؟

ـ ما نفعية البرنامج المذكور، وهل يمكن أن يُعزّز مفهوم التنمية المستدامة في حوض المتوسط أم هو مجرد طوح ظرفي مآله الفشل كباقي البرامج السابقة؟ □

المختصرات

BMENA: Broader Middle East North Africa
ECOFIN: Economic and Financial Affairs Council
EIB: European Investment Bank
EMP: Euro Mediterranean Partnership
EMFT: Euro Mediterranean Free Trade Area
ENP: Europe for Neighbourhood Policy
EU: European Union
FEMIP: Facility Euro Mediterranaen Investment and Partnership
IMF: International Monetary Fund
IN: International Relations
METAP: Mediterranean Environmental Technical Assistance Program
MPC: Mediterranean Partrner Countries
NMMC: Non Member Mediterranean Countries
WB: World bank

كتب وتقارير